الأمم المتحدة S/2007/364

مجلس الأمن

Distr.: General
15 June 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان، يشرفني أن أحيل إليكم القرار رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ الصادر عن المجلس الوطني بهذا الصدد (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد المحمود عبد الحليم **محمد**
الممثل الدائم

190607 190607 07-38584 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

المجلس الوطني

دور الانعقاد الرابع

قرارات المجلس

قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٧

إن المجلس الوطني:

١ - بعد أن استمع وتداول حول البيان الذي أدلى به السيد وزير الخارجية، د. لام أكول أجاوين، حول قرار الإدارة الأمريكية، والذي بيَّن فيه أنه قد تم إنجاز الكثير في سبيل حل مشكلة دارفور، وأن المجتمع الدولي متفق حول خارطة طريق للحل السلمي التفاوضي وعملية حفظ السلام.

٢ - وإذ أعلم بأن مندوب السودان الدائم بالأمم المتحدة قد استلم مقترح الأمين العام حول المرحلة الأخيرة لعملية حفظ السلام وأن الحكومة السودانية تعكف على دراسته للاتفاق النهائي على تفاصيله في أديس أبابا خلال أسبوع من الآن.

٣ - وإذ يقر أنه بعد هذا التقدم في سبيل تسوية النزاع وفي هذا الوقت بالذات فاجأتنا الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على شخصيات وشركات سودانية.

٤ - وإذ يثمن المنجزات السياسية الكبيرة التي حققها الشعب السوداني بتوقيع اتفاقيات السلام: اتفاقية نيفاشا، واتفاقية القاهرة، واتفاقية أبوجا (سلام دارفور)، واتفاقية الشرق. والتي شهد لها المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة.

٥ - وإذ يثمن أيضا ما تحقق بسبب تلك الاتفاقيات من وقف للحرب وحقن لدماء السودانيين وما تبع ذلك من استقرار سياسي واقتصادي وأمني.

٦ - وإذ ينبه إلى أن الحفاظ على مكتسبات السلام تلك، وتنفيذ الاتفاقيات المذكورة أعلاه، تتطلب دعما صادقا ومسؤولا من المجتمع الدولي، فضلا عن توفير الموارد المالية والبشرية الكبيرة.

٧ - وإذ يذكر بما حققته البلاد من نجاحات اقتصادية شهدت وأشادت بها المؤسسات النقدية والمالية الإقليمية والدولية.

٨ - وإذ يشير إلى ما اكتمل من أبنية الدولة على المستوى المركزي، وعلى مستوى جنوب السودان والولايات مما يشكل دعامة لا غنى عنها لتطبيق اتفاقيات السلام والتداول السلمي للسلطة وإقامة الحكم الراشد تحقيقا للتحول الديمقراطي المنشود الذي هو أهم دعامات الاستقرار وإحدى ركائز التنمية المتوازنة والمستدامة.

٩ - وإذ يشير إلى أن السودان قد حقق تقدما ملحوظا في مجال حقوق الإنسان ويدعم ذلك الإشادة الصادرة في حق السودان لتعاونه مع مجلس حقوق الإنسان ولجنة الخبراء بالمجلس.

١٠ - وإذ يؤكد أن هذا القرار يعصف بكل المكتسبات المذكورة أعلاه لأسباب لا علاقة لها بما يجري في دارفور بل لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية الأمريكية.

١١ - وإذ يعبر عن إيمانه بأن هذا القرار لا يتسق مع المواثيق والعهود الدولية، خاصة ما ورد بديباجة ميثاق الأمم المتحدة من ضرورة أن تستخدم السياسة الدولية لترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

١٢ - وإذ يشير إلى أن هذا القرار يتعارض مع ما جاء بالمادة ١٤٥ (ح) من وثيقة بكين + ٥ التي تطالب صراحة الحكومات والمنظمات العالمية والإقليمية باجتناب إصدار أي قرارات أحادية تتناقض مع القانون الدولي ونصوص ميثاق الأمم المتحدة بما يعيق ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

١٣ - وإذ يرى أن هذا القرار، بحظره الشركات والمؤسسات الوطنية التي توظف أعدادا كبيرة من المواطنين وتعمل مباشرة في مجال الدعم الاجتماعي والاقتصادي لشرائح المجتمع الضعيفة، وتعمل في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، يستهدف التأثير سلبا على الوضع الإنساني والمؤسسات الاقتصادية مما يضر بالأسر والمواطنين الذين يعتمدون في معاشهم على تلك المؤسسات ويعيق تنفيذ أهداف الألفية التنموية من أجل محاربة الفقر.

١٤ - وإذ ينبه إلى أن القرار الأمريكي لم تؤيده سوى دولة واحدة هي بريطانيا.

١٥ - وإذ يعبر عن امتنانه للتحفظات على القرار الصادرة من العديد من الدول، خاصة من بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٦ - وإذ ينظر بعين التقدير للتعبيرات الصادرة من القوى السياسية الوطنية والشخصيات القيادية فيها، وقيادات الدولة الذين حذروا من الآثار السالبة للقرار، وعلى رأس هؤلاء السيد رئيس الجمهورية والسيد النائب الأول لرئيس الجمهورية.

١٧ - وإذ يساند الجهود الكبيرة التي تقوم بها وزارة الخارجية وبعثتانا الدبلوماسيتان في واشنطن ونيويورك.

١٨ - وإذ يؤكد ثقته في قدرة الشعب السوداني على التصدي لهذا القرار وآثاره السالبة.

يقرر المجلس:

١٩ - رفض القرار واعتباره معوقا لجهود السلام في دارفور، وغير متوخ لاستقرار السودان ورفاهية مواطنيه وأمنهم، وضارا بالأوضاع الإنسانية والاجتماعية بالبلاد عامة وجنوب السودان ودارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق بصفة خاصة، ومتناقضا مع دعوة المنظمة الدولية بضرورة الحل السياسي لأزمة دارفور وعدم تعريض مواطنيه لمزيد من المعاناة والضغوط، وأنه لا يساعد إطلاقا في تسوية النزاع بل في تصعيده وتعقيده.

٢٠ - دعوة جميع الدول لدعم جهود السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية من أجل السلام في دارفور لحث حملة السلاح الذين لم يوقعوا على اتفاقية سلام دارفور لوقف إطلاق النار فورا والجلوس مع حكومة الوحدة الوطنية للتفاوض والانضمام لركب السلام.

٢١ - دعوة الحكومة لتكثيف الجهود الدبلوماسية لإظهار الحقائق حول القرار والعمل على عدم تمريره من داخل منظمة الأمم المتحدة أو أية منظمة أو مؤسسة دولية أخرى.

٢٢ - دعوة الحكومة لاتخاذ كافة الإجراءات لحماية مصالح السودان والسودانيين من أي آثار سالبة للقرار.

٢٣ - حث الحكومة على استكمال الجهد في تطبيق اتفاقية سلام دارفور بصورة كاملة، خاصة الترتيبات الأمنية، وعلى تعزيز جهود الحل السياسي لمشكلة دارفور بإشراك القوى السياسية كافة وفق جدول زمني محدد.

٢٤ - مخاطبة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد البرلماني الدولي وجميع الحكومات والبرلمانات القطرية والمنظمات الإقليمية والدولية لتوضيح خطر القرار على جهود حكومة الوحدة الوطنية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نحو إقرار السلام.

٢٥ - دعوة القوى السياسية الوطنية للتوحد في التعبير عن رفض القرار.

٢٦ - حث منظمات المجتمع المدني الوطنية للعمل على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية للتصدي للقرار ومن قد يسانده من جهات رسمية وأهلية وتوضيح الحقائق لهم.

٢٧ - دعوة أجهزة الإعلام لتؤدي دورها الوطني بتبصير الشعب بالحقائق حول القرار وبتعميق قيم التضامن والوحدة الوطنية.

٢٨ - أن يظل المجلس متابعا للأمر وأن تتولى لجانه متابعة تنفيذ التكليفات المترتبة على هذا القرار الصادر في السادس من حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مع مراعاة إشراك جميع الكتل البرلمانية بالمجلس الوطني في ذلك.